

إتفاقية لتكريس الإحتلال، وليس الإنسحاب الأمريكي

هذا بيان لكشف خديعة كبرى . خديعة يراد إمرارها على الشعب العراقي المنهك في ظروف تدهور خطير للأوضاع الأمنية وتردي هيبة قوات الإحتلال ومعها فرص نجاح جورج بوش في الإنتخابات الرئاسية في العام المقبل . نريد أن نكشف حقيقة إتفاقية خطيرة غير قابلة للتعديل تلزم العراق بقبول قواعد عسكرية أجنبية لفترات بغير أمد محدد وتحوّل العراق الى مشيخات مفككة بعدد المحافظات الحالية تعود بالوطن الى عهد ما قبل التاريخ أو إمارات الفترة المظلمة التي أعقبت الخراب المغولي . هذه الوثيقة السوداء هي بمثابة صك عمودية للشعب العراقي بكل أطرافه . وثيقة صممت ، كما سنبين أدناه ، لحرمان كل فئات الشعب العراقي من حقوقها المدنية ، ومن التمتع بالحريات الخليفة بالإنسان المتحضر . ومن الواضح أن قوات الإحتلال بعد أن فشلت بفرض سيطرتها على الأمور تريد الآن تفتيت العراق الى وحدات جغرافية معزولة يحارب بعضها البعض على أسس قبلية أو دينية أو غيرها يسهل ترويضها لتتفرغ تلك القوات لحماية الشركات الأجنبية لنهب ثروات النفط وخصخصة المؤسسات الإقتصادية العراقية الكبرى لصالح لصوص العولمة . إن هذا المخطط لم يكن جديداً فقد سبق وأن نشرته صحيفة (بغداد) ، ١١ / ٢ / ٢٠٠٣) الناطقة باسم منظمة (الوفاق الوطني) . وهي الجماعة المعروفة بعلاقتها الوثيقة بالدوائر الأمريكية ، حيث تقول :

"حصلت موافقة مجلس الحكم الانتقالي في العراق على مقترح اللجنة المكلفة بالإعداد للدستور العراقي الذي يقضي بتقسيم العراق الى ٩ ولايات شبه مستقلة . وهي من الجنوب الى الشمال ولاية أور وتشمل محافظات الناصرية والسماوة والديوانية ، وولاية الكوفة وتشمل محافظات كربلاء والنجف والحلة ، وولاية واسط وتشكل محافظتي الكوت والعمارة ، وولاية البصرة وتشمل البصرة فقط ، وولاية بغداد وتشمل بغداد ، وولاية صلاح الدين وتشمل محافظتي كركوك وتكريت ، وولاية نينوى وتشمل محافظتي الموصل والرمادي ، وولاية أربيل وتشمل محافظتي أربيل ودهوك ، وولاية السليمانية وتشمل السليمانية فقط . وقالت المصادر أن الولايات سيكون لكل منها جيش وشرطة وأمن داخلي ويبقى ارتباطها بالمركز شكلياً وبالقضايا الأساسية والمهمة فقط ."

لا يخفى على أبسط الناس أن مثل هذا المشروع يستهدف تقسيم العراق وفق خطوط تسهّل السيطرة العسكرية والسياسية للمحتلين ، وتحرم أهم مكونات الشعب العراقي من الدفاع عن حقوقها الوطنية والمحلية . إذ يمكن أن يعزل سكان المنطقتين الوسطى والجنوبية عن المراكز الدينية في المدن المقدسة . والمشروع يعني أيضاً تفتيت كردستان العراق حتى أكثر من وضعها الحالي . أما بالنسبة لمنطقة ما تسميه قوات الإحتلال بـ "المثلث السني" فيعني عزلها عن بقية العراق تمهيداً للتكثيف بها بوحشية أشد مما يجري الآن .

إن ما نشرته صحيفة (بغداد) كان محاولة لجس نبض الشارع العراقي تمهيداً لعقد الإتفاقية السوداء . هذه الوثيقة الخطيرة نشرت على الإنترنت يوم السبت ١٥ / ١١ / ٢٠٠٣ ، في الساعة الخامسة والدقيقة ٣٧ بعد الظهر كما أشارت وكالة الأسوسيتد بريس . كما نشرت في الصحافة الأمريكية لكنها ظلت خافية أو مخفية عن الجمهور العراقي . ولقد أسهم تسليط الأضواء على البيان حول قرار مجلس الحكم وصياغاته المفارقة لنص الإتفاقية بالتعتيم عليها وإغفال الإختلافات الواسعة بين النصين ؛ فالإتفاقية تحتوي على أمور كثيرة لم ترد في قرار المجلس والعكس بالعكس (أنظر ترجمة الإتفاقية وكذلك نص قرار المجلس على صفحة تالية من هذا البيان) . إن التعمية والإرباك لإخفاء نص الإتفاقية عن الرأي العام العراقي تذكرنا بالطريقة التي أريد بها إمرار قانون الإستثمار الأجنبي سيئ الصيت ، والجنسية ، وهي أمور من شأنها تعميق سخط الجماهير وخلق الظروف البليدة المواتية للأعمال الإرهابية .

والظاهر أن بنود الإتفاقية ، بالقدر المتصور الذي عكسها قرار مجلس الحكم ، لاقت بروداً من قبل أهم أعضاء مجلس الحكم على رغم كل التهليل والتطليل في الدوائر الأمريكية . فقد اكتفت جريدة (التأخي ، ١٧ / ١١ / ٢٠٠٣) بنشر فقرات إخبارية مقتضبة حول قرار المجلس على صفحتها الأولى والثانية دون تعليق ، علماً أن السيد مسعود البرزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردي كان قد انتقد الفدرالية الجغرافية وطالب باتحاد اختياري بين الكرد والعرب ، ولم يعرف بعد موقف الإتحاد الوطني الكردي ، فقد تعزى الفقرة الواردة في بيان مجلس الحكم حول بقاء وضع كردستان كما هو عليه ، بكونها إضافة مقصودة لم ترد في نص الإتفاقية . أما جريدة (العدالة ، بنفس التاريخ) الناطقة باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ، فقد حملت مقالاً افتتاحياً أشارت فيه الى عدد من التحفظات منها التقنيات المقترحة لاختيار أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وطالبت بـ "تبني آليات تضمن تمثيل الإرادة الوطنية الحرة وليس إرادة الإحتلال بشكل صريح أو مبطن" . ويضاف الى ذلك أن ممثلي حزب الدعوة الإسلامية لم يشتركوا في المؤتمر الصحفي الذي أعلن "القرار" . ويظل الموقف السياسي الذي انطوى عليه "تصريح خاص لطريق الشعب ١٦ - ٢٢ / ١١" أدلى به (سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي) مدعاة للحيرة والتساؤل المشروعين . فقد أغفل التصريح أي إشارة الى قرار المجلس والاتفاقية موضوع البحث على رغم صدور الجريدة بعد يوم من إعلان قرار مجلس الحكم ، وهو عضو فيه . ونحن بانتظار موقف الحزب المذكور قبل التعليق عليه .



وبالنظر لأهمية الوثيقة سنعرض فيما يلي أهم فقراتها تاركين مناقشتها بصورة مفصلة لمناسبات قادمة :

عنوان الوثيقة والفقرة الأولى منها : تجدر الإشارة الى أن عنوان الوثيقة هو (اتفاقية حول تشكيل الحكومة الجديدة للعراق) والفقرة الأولى تشير الى تكليف مجلس الحكم بصياغة ("لقانون الأساسي") وبمشاورة وموافقة سلطة التحالف المؤقتة . الواضح من هذا تخطي مطالبة عدد من القوى الوطنية العراقية وشخصيات عالمية مرموقة مثل كوفي عنان بتبني دستور عام ١٩٥٨ المؤقت . ومن ناحية أخرى محاولة تجاوز قرار مجلس الامن رقم ١٥١١ ، ولاسيما الفقرة (٢) ، الذي لم يمنح قوات الإحتلال صلاحية تغيير البنية القانونية للعراق ، ولم يخولها منح مجلس الحكم

وينص البند الثاني من هذه الفقرة، وهو من أخطر مواد الإتفاقية على "تشكيل فدرالي للعراق" وتأتي هذه الصيغة بدون أداة التعريف، بما يوحي إقرار إدخال نظام جديد في العراق تحدد ماهيته بصورة مطاطة وفي مكانين في الإتفاقية غير مترابطين، الأمر الذي يظهر العجالة وعدم الاكتراث في صياغة مسودة الإتفاقية، وترك المجال مفتوحاً لإدخال مواد جديدة حين تتوفر ظروف مواتية .

البند الخامس، ينص على عدم جواز تعديل القانون الأساسي، وهو أمر غريب لأنه لم يحدد الهدف من هذا التحديد، والواضح أن الولايات المتحدة التي ضربت القوانين الدولية عرض الحائط، تخشى من وضع يكون فيه الشعب العراقي قادراً على حماية نفسه والمطالبة بما لحقه من اضرار من الإعتداءات المتكررة على العراق، وعلى محاولة إبقاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق لأمد غير محدد، كما يظهر من الفقرة التالية .

الفقرة الثانية: تنص هذه الفقرة على الزام الجانب العراقي بقبول وجود عسكري أمريكي غير محدد الأمد، وهذا ينفي كل إدعاء بكون الغزو الأمريكي للعراق جاء لتحرير العراق . ومن الواضح أن مثل هذا الوضع لا يمكن أن يدوم طويلاً أمام إصرار الشعب العراقي على الإستقلال الوطني كاملاً غير منقوصاً . ويلاحظ أن هذه الفقرة تنص على تحديد نهاية شهر آذار ٢٠٠٤ كآخر موعد للمصادقة على هذه الفقرة، أي بعد شهر واحد من أكمال مسودة القانون الأساسي .

الفقرة الثالثة: تدور حول ما يسمى بـ (المجلس الوطني الإنتقالي) الذي حدد بكونه ليس توسيعاً لمجلس الحكم الحالي، وقد بينت هذه الفقرة وما تضمنه من بنود آليات وإجراءات تعين اعضائها وإنتخابها "لممثلي المحافظات في" المجلس الوطني". ولا نرى ضرورة لعرض الشكل المقترح لهذه التشكيلات المتخلفة التي تكشف تخلف العقل السائد في الأوساط الحاكمة الأمريكية في الوقت الحاضر وارتكاسها الى عقليات العصور الوسطى الأوربية . فالواضح أن الفقرة المذكورة تدعو لتعيين "وجهاء من رؤوس العشائر وماتيسر لها من مرتزقة وسياسيين انتهازيين، لا يربطهم بقوات الإحتلال غير حاجتها لسند عسكري أجنبي يقيها في المراكز الثانوية التي اختارتها لهم سلطة الإحتلال . باختصار إن الإدارة الأمريكية تريد تحويل العراق الى أفغانستان ثانية . فال (كوكس، التعبير الوارد في النص الإنكليزي للإتفاقية) هو الاسم الأمريكي للجيركا الأفغانية . بغداد في هذا المخطط ستكون بلدة معزولة يتربع فوق أحد قصورها الكثيرة، قرصاي عراقي منزوع الإرادة، خال من بقايا الكرامة الشخصية، معدوم الضمير . مثل هذه الاحلام لا تعشعش إلا في رؤوس كالتي تقطن البيت الأبيض والبنجاجون وفي حدائق الحيوانات المنقرضة . المفروض أن "تنتخب" في نهاية شهر أيار، أي قبل ستة أشهر قبل الإنتخابات الرئيسية الأمريكية . يتبع ذلك بشهر واحد، في ٣٠ حزيران تسليم السلطة الاسمية لقرصاي العراق، ليعلن العراق بلداً "مستقلاً"، استقلال أفغانستان هذا اليوم . فيهباً المسرح لانتخاب جورج بوش لفترة ثانية في البيت الأبيض، شأن ما كان يحلم به أبوه . وليس من البعيد أن يكون مصير الإبن شبيهاً بمصير أبيه .

أما إقرار الدستور الدائم فهو الآخر ترك في مهب الريح للفترة بعد إنتهاء الإنتخابات الرئاسية تهرباً من مسؤولية خطرة، ومحاولة للتخلص من مطالبة أجمعت عليه فئات واسعة من الرأي العام العراقي حول هيئة منتخبة لإعداد الدستور الدائم . فالمشروع الأمريكي المقترح لإعادة تنظيم الكيان العراقي على اسلوب البنجاجون قد ترك معلقاً في الهواء حين إجراء انتخابات مباشرة في ١٥/٣/٢٠٠٥، ومن ثم إنتخابات أخرى في نهاية العام المذكور، أي في وقت قد يكون فيه جورج بوش غادر البيت الأبيض . وأما اذا حالفه الحظ بالعودة الى الرئاسة فسيكون بمقدوره رسم سياسته دون الإلتفات الى حسابات إنتخابية، ودون الإلتزام بما قطع على نفسه من عقود واتفاقيات . ولقد قطع بوش على نفسه إبقاء قوات الإحتلال في العراق حتى "إنجاز المهمة" . ومثل هذا الأمد لا يتعين بالإتفاقات الدولية بين قاهر ومقهور، بل بتوازن القوة والضعف .

هذه باختصار فحوى الاتفاقية الأخيرة، وسيرى القارئ اللبيب الكثير مما لم نتطرق اليه تاركين له وحده التوصل الى استنتاجاته الخاصة . بقي أن نقول ان مصير هذه المخططات التي تطرحها قوات الإحتلال رهن بحالة الحركة الوطنية وبالقدر الذي تتوحد هذه القوى في إئتلاف وطني وتوجه واسع الافق يكون بمقدورها رسم مستقبل زاهر والحقاق بركب التقدم والحرية والرفاه . إننا ندعو الى إئتلاف وطني يتسع لكل قوى الخير والحرية للعمل على نزع كل ادعاء بالشرعية للإحتلال والوجود العسكري حتى وإن كان مغلفاً بقرارات دولية قد تنتزعها الدوائر الأمريكية عن طريق الضغوط أو المساومات على حرمان الشعب العراقي من حقوقه المشروعة . وأخيراً إننا نعيد طرح برنامج كنا قد أكدنا عليه في البيانات السابقة أمام جماهير شعبنا والقوى الوطنية ذات المصلحة في التحرر الوطني والديموقراطية يتلخص بما يلي :

- ١) إقرار دستور عام ١٩٥٨ المؤقت كقانون أساسي أجمعت عليه القوى الوطنية وقامت على اسسه جبهة الإتحاد الوطني وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المحيطة .
- ٢) إجراء انتخابات مباشرة لجمعية وطنية تأسيسية تقوم بصياغة مسودة دستور ديموقراطي دائم لطرحة لاستفتاء على الشعب العراقي، وذلك وفق البطاقات التمثيلية بإشراف دولي مدعوم بهيئة من الشخصيات العلمية ذات مكانة عالية من الإستقلال والإستقامة .
- ٣) المطالبة بالجلاء الكامل لقوات الإحتلال الأمريكية والاجنبية، وتسليم جميع السلطات للحكومة العراقية المنبثقة عن الجمعية الوطنية التأسيسية المنتخبة بإقرار مجلس الأمن الدولي .
- ٤) رفض أية صيغة للوجود العسكري الاجنبي على أرض العراق وبضمنها القواعد والمطارات وجميع التسهيلات العسكرية، واللتزام جميع القوى الوطنية برفض ارتباط العراق بمعاهدات غير متساوية او تمس استقلال البلاد والسيادة الوطنية، وعدم الدخول في احلاف معادية للقضايا العادلة التي تمس المصالح الوطنية للعرب والكرد وجميع اطراف الشعب العراقي .
- ٥) الإلتزام بمبدأ المساواة أمام القانون لجميع المواطنين، دون تمييز بالجنس والعصر والدين والمذهب . والتمسك بإحترام جميع حريات التعبير عن الرأي والتنظيم السياسي والنقابي وممارسة الشعائر الدينية واحترام جميع الحقوق الإنسان المعترف بها دولياً .
- ٦) رفض أي نوع من التقسيمات الإدارية والجغرافية التي يراد منها تفتيت العراق وتسهيل السيطرة الأجنبية وحرمان الشعب الكردي في العراق من حقوقه القومية المشروعة .

